

مجلة المستقبل العربي

الدراسات العربية في اليابان

تشرين الثاني/نوفمبر 1981 - العدد 33

د. رؤوف عباس حامد

أستاذ التاريخ المساعد، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

إن معرفة اليابان بالوطن العربي حديثة حدثت في العقد الثاني من هذا القرن: وذلك يرجع إلى الظروف التاريخية التي مرت بها اليابان، فمنذ فرض النظام الإقطاعي - الذي عاشته اليابان في ظل شوغونية طوكوغاوا (1603-1867) - العزلة على البلاد، اقتصرت معارف اليابانيين عن العالم الخارجي على تلك المعلومات التي تسربت إليهم عبر المركز الوحيد الذي تركته السلطة مفتوحاً للتجارة الخارجية مع الهولنديين، ونعني به جزيرة ديشيما Deshima أمام ميناء نغاساكي. فعبر تلك النافذة الخلفية - التي أطلت منها اليابان على العالم الخارجي - تلقى اليابانيون معلوماتهم عن الدنيا من حولهم من خلال ما عرف عندهم بـ«علم الغرب»، وخاصة عندما بدأت تتكون "مدرسة العلوم الهولندية" Rangaku بعد عام 1720، عندما خففت السلطة من القيود التي فرضت على استيراد الكتب الغربية (فيما عدا كتب اللاهوت التي ظلت محظورة)، فأخذ بعض المثقفين يتعلمون الهولندية لتصبح آدابهم في معرفة علوم الغرب. وبذلك بدأوا يكتنون نواة المعرفة بعلم الفلك والفيزياء والكهرباء والنباتات والخرائط والجغرافيا والطب وغيرها من ألوان المعرفة¹. وعبر تلك النافذة الخلفية، وكان اليابانيون معلوماتهم عن الوطن العربي: شعوبه، وحضارته، وتاريخه، من خلال ما سمعوه من التجار والمبشرين الأوروبيين. وكان الكتاب الذي ألفه هاكوسيكى آراى Hakuseki Arai بعنوان «ما سمعته عن الغرب Seiyō Kibun» ونشر في العقد الأول من القرن الثامن عشر، هو أول كتاب باللغة اليابانية يتضمن بعض المعلومات عن الوطن العربي².

و شهد منتصف القرن التاسع عشر انهيار سياسة العزلة عن العالم الخارجي، عندما أجبرت السلطة الإقطاعية (عام 1854) على توقيع أول معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فتحت بموجبها بعض موانئها أمام سفن الاسطول الأمريكي، وتلا ذلك إبرام معاهدات مماثلة مع الدول الأوروبية الكبرى. وبذلك فتح باب الاتصال بالعالم الخارجي على مصراعيه، وبدأت تتنوع معارف اليابان عن البلدان الأخرى. ثم بعد ذلك التاريخ بنحو أربعة عشر عاماً انهار نظام الإقطاع، وقام على انقاضه عصر مايجى Meiji (1868-1912) الذي شهد تأسيس الدولة الحديثة، وما ارتبط بها من نظم تعليم عصرية وإقامة صناعة حديثة وبناء جيش وطني، وما صاحبها من تغيرات في البنية الأساسية والنظام السياسي والأفكار والقيم الاجتماعية³.

وعلى مدى السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر، اهتم بعض ساسة عصر مايجى بما يجري في الوطن العربي من تسابق بين الدول الأوروبية لإحراز النفوذ الإمبريالي، وخاصة قضية الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ومصر، والمحاكم المختلطة بمصر، وزحف رؤوس الأموال الأجنبية على المنطقة، وما ترتب على ذلك من احتلال الانجليز لمصر والفرنسيين لتونس، فقدمت الصحافة اليابانية في الثمانينات عدداً من المقالات التي تناولت بالعرض والتحليل، تجربة المنطقة العربية مع التدخل الأجنبي وحذرت من التورط في الاستدانة من الغرب حتى لا تتفقد اليابان استقلالها، وفي غضون تلك الحقبة - أواخر الثمانينات - قدم يانو ريوكاى Yano Ryukei أفكار جمال الدين الأفغانى باعتبارها نوعاً من الفكر السياسي المناهض للاستعمار الغربي، وذلك في كتابه "قصة الساسة Keikoku Bidan"، كما ترجمت سيرة محمد لإبن إسحق عن الإنكليزية.

غير أن هذا الاهتمام بالوطن العربي وبالتراث العربي الإسلامي يدخل في نطلق اهتمام اليابان بالثقافة الإنسانية بصفة عامة - في مرحلة التحول الرأسمالي، ولم يتطور ذلك الاهتمام ويتخذ طابع الدراسات العلمية المنظمة إلا في مطلع القرن العشرين، حين نضجت الرأسمالية اليابانية ونمت القوة العسكرية، وعبرت عن أطماعها التوسعية في الحرب مع الصين (1894-1895) التي انتهت بالسيطرة على كوريا والاستيلاء على فورموزا وشبه جزيرة لياو تونج، ثم تحالفها مع بريطانيا في عام 1902، وحربها مع روسيا (1904-1905) التي أسفرت عن تدعيم المصالح الإمبريالية اليابانية في كوريا ومنشوريا على النحو المعروف.

¹ للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

Donald Keen, The Japanese Discovery of Europe (Stanford: Stanford University Press, 1969).

² Ten Hachi, History of Asian Studies in Japan, Ajia Keizai. vol. 19. no. 4 (April 1978). pp. 67-68

³ للمزيد من التفاصيل، انظر: رؤوف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجى 1912-1868 (القاهرة: الجامعي، 1980).

و صاحب حركة التوسع الامبريالي إهتمام علمي واسع النطاق بالدراسات الصينية والأسبوية تحسبا للمستقبل، وتكونت لهذا الغرض «جمعية اليابان العظمى للحضارة»، التي خصصت شعبة لدراسة مجتمع المسلمين في الصين، عكفت على دراسة الثقافة الإسلامية والتاريخ الإسلامي للوقوف على خلفية تكوين هذا القطاع من الشعب الصيني، مما أدى الى وضع بنور الدراسات الإسلامية والعربية في اليابان، التي مرت - في تطورها - بثلاث مراحل:

مرحلة المد الامبريالي الياباني (من انتصار اليابان في الحرب الروسية-اليابانية حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية)؛ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (من صدمة الهزيمة 1945 إلى صدمة النفط 1973)؛ مرحلة ما بعد صدمة النفط (من حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 حتى الآن).

المرحلة الأولى

بعد انتصار اليابان في الحرب الروسية-اليابانية، ارتكزت الامبريالية اليابانية على كوريا ومنشوريا، وراحت ترنو ببصرها إلى وسط وجنوب شرق آسيا استجابة للتغيرات السياسية التي دعت الى التوسع على حساب تلك البلاد بحجة حمايتها من الاستعمار الغربي. وكان لا بد من دراسة أحوال تلك البلاد التي ينتمى معظمها إلى الاسلام، فشهدت تلك المرحلة نشاط أربع هيئات علمية، اهتمت بالدراسات الإسلامية والعربية هي:

1. جمعية اليابان العظمى للدراسات الإسلامية Dai Nihon Kaikyo kyokai، وكان من أبرز الباحثين الذين مارسوا نشاطهم العلمي في اطار هذه الجمعية ماتسودا هيساو، وابواناجا هيروشي، وكوباياشي هاجيمي. وتتنوع اهتمامهم من دراسة الشريعة الإسلامية الى دراسة العقيدة الإسلامية والتاريخ الإسلامي.
2. معهد الدراسات الإسلامية Kaikyo-ken Kenkyujo، وكان بمثابة وحدة بحوث مرتبطة بشركة سكك حديد جنوب منشوريا، تهتم بدراسة أحوال مسلمي الصين. وكان أبرز الباحثين الذين عملوا من خلال ذلك المعهد الاستاذ مايجيما شنجي Maejima Shinji الذي يعد رائد الاستعراب وشيخ المستعربين اليابانيين على الاطلاق، ولعل اهم ما كتبه ذلك المؤلف الموسوعي عن «المؤثرات الحضارية المتبادلة بين الشرق والغرب» ويقع في 1224 صفحة، عالج فيه التأثير المتبادل بين الحضارة الإسلامية من ناحية، والحضارة الغربية من ناحية أخرى.
3. قسم البحوث بوزارة الخارجية اليابانية Gaimusho، إذ كانت وزارة الخارجية اليابانية رائدة الاهتمام بدراسة اللغة العربية، فدرجت منذ عام 1926 على ايفاد رجالها إلى مصر لتعلم اللغة العربية، تمهيدا لإحاقهم بالبعثات الدبلوماسية القائمة بالمنطقة. وكان من أبرز من درسوا بمصر تامورا هيدجي (السكرتير السابق بالملكة العربية السعودية). وأختير بعض من درسوا العربية للعمل بقسم البحوث بالخارجية اليابانية، الذي ركز اهتمامه على دراسة تاريخ المنطقة العربية والثقافة الإسلامية والأدب العربي.
4. جمعية ابحاث الباسيفيك، وكانت تضم بعض الباحثين المهتمين بالدراسات الاجتماعية المتصلة بالعالم الإسلامي وبخاصة المنطقة العربية، وكذلك الآداب العربية والإسلامية⁴.

وقبل الحرب العالمية الثانية، أدخل تدريس اللغة العربية بجامعة اوساكا للدراسات الاجنبية عام 1939 كفرع من فروع قسم اللغات السامية. وقبل افتتاح ذلك الفرع كانت دراسة اللغة العربية محدودة النطاق، تقوم على جهود فردية أكثر من اعتمادها على الدراسة النظامية. وغلب على الدراسات العربية والإسلامية - في تلك الفترة - التأثير بالمصادر الغربية التي تتمثل في كتابات المستشرقين الغربيين، فلم يكن باستطاعة معظم الباحثين اليابانيين-يومئذ- الرجوع الى المصادر العربية الأصلية، ومن ثم جاءت أحكامهم الخاصة بالتاريخ العربي والحضارة العربية متأثرة تماما بوجهة نظر المستشرقين الألمان على وجه الخصوص. أما الدراسات الخاصة بالمسلمين في الصين، فكانت تعتمد على مصادر رئيسية تتمثل في وثائق ويوميات كتبها مسؤولون وتجار من المسلمين وغير المسلمين تعطي صورة لأوضاع المسلمين في المجتمع الصيني. ولما كانت تلك الوثائق مكتوبة باللغة الصينية، فقد كان الرجوع إليها أمرا ميسورا بالنسبة للباحثين اليابانيين، ومن ثم اتسمت البحوث المتعلقة بالإسلام في الصين بالأصالة، وجاءت معبرة عن وجهة النظر اليابانية الخالصة، وتعد جامعة هيروشيما -الآن- مركز تلك الدراسات.

و اقتصر نشاط الهيئات العلمية التي ظهرت في تلك المرحلة على خدمة متطلبات السياسة اليابانية الخاصة بمنطقة وسط وغرب وجنوب شرقي آسيا، فكانت أشبه ما تكون بمراكز للمعلومات تمد أجهزة الحكم والمؤسسات الرأسمالية الكبرى بما تحتاجه من معلومات عن تلك المناطق.

⁴ Joyce Ackroyd, trans., Told Round a Brushwood Fire: The Autobiography of Hakuseki Arai (Tokyo: Tokyo University Press, 1979) PP. 13-14

وقد تناول نوهارا شيرو تاريخ الدراسات الإسلامية في تلك الحقبة في: Nohara Shiro, Ajia no Rekiki to Kobundo Shiso (Tokyo: 1966) PP. 224-229.

المرحلة الثانية

حين انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة اليابان ووقوعها تحت الاحتلال الأمريكي، وتمت تصفية النظام العسكري، انتفت الحاجة الى تلك الهيئات المعنية بالدراسات العربية والإسلامية التي كانت قائمة من قبل، وتفرق الباحثون الذين كانت تضمهم تلك الهيئات العلمية. ولكنهم قد اكتسبوا خبرة بالدراسات العربية والإسلامية لم يتوفقوا عن متابعة البحث بجهودهم الفردية، دون أن ينتظمهم معهد علمي معين أو هيئة بذاتها. وعلى سبيل المثال، عكف الأستاذ مايجيما شنجي- الذي بدأ حياته كباحث بمعهد الدراسات الإسلامية التابع لشركة سكك حديد جنوب منشوريا- على كتابة بحوث في التاريخ الإسلامي، وترجم بعض كتب التراث العربي الإسلامي عن اللغة العربية مثل ألف ليلة وليلة، ورحلة ابن بطوطة، وكتاب الخلاء للجاحظ. ويعد الأستاذ مايجيما رائد الاستعراب في اليابان، ولا يكاد المستعربون اليابانيون يقدمون على مشروع علمي دون استشارته. ولم تستهوى دراسة الحضارة الإسلامية أستاذ مايجيما وحده، ولكنها استهوت أيضا الباحثين الذين تخصصوا في الدراسات المتعلقة بآسيا الوسطى. وتعد جامعة كيوتو مركز تلك الدراسات في اليابان، حيث أسس الأستاذ هانيدا مدرسته العلمية.

وثمة بعض رجال الدين البوذيين الذين بدأوا يهتمون قبيل الحرب بدراسة الأديان المختلفة، وقادتهم هذه الدراسة إلى الإسلام، فعالجوه من مختلف زواياها: التاريخ، والفلسفة، والشريعة. ومن هؤلاء الأستاذ هوندا مونابو الذي اهتم بتاريخ فارس وتاريخ المغول في فارس، والأستاذ موري ماساكو، الذي تخصص في دراسة التاريخ والحضارة التركية، والأستاذ موريموتو كوساي رئيس معبد بوذا الكبير بمدينة نارا الذي تنوعت اهتماماته العلمية بالتاريخ والحضارة الإسلامية، وترجم مقامة ابن خلدون إلى اللغة اليابانية.

أضف إلى ذلك بعض الباحثين الذين بدأوا حياتهم العلمية في حقل التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، واهتموا بدراسة حركة التوسع الإمبريالي في آسيا وأفريقيا، ثم بدأوا في الخمسينات مشروعا لدراسة حركات التحرر الوطني، عندما جذب انتباههم تأميم قناة السويس وما أعقبه من نشوب حرب 1956، فعكفوا على دراسة خليفة التوسع الاستعماري في البلاد العربية، فتعلموا اللغة العربية بالمركز الثقافي المصري بطوكيو (الذي لعب دورا مهما في تعليم اللغة العربية منذ منتصف الخمسينات حتى اغلق أبوابه عام 1967)، حتى إذا ما تيسرت لهم القدرة على الرجوع إلى المصادر العربية أفوا أول كتاب باللغة اليابانية عن «تاريخ العرب الحديث» نشر في أوائل الستينات، ثم اوفدوا إلى بعض الجامعات العربية لاستكمال وتعميق دراساتهم، ثم عادوا إلى اليابان ليقودوا اتجاها جديدا في الدراسات العربية. وهؤلاء الرواد هم: ايتاجاكي يوزو، وكاوكا سان اكي، وميكي واطارو، وسعود إليهم عند الحديث عن الاتجاهات المعاصرة للدراسات العربية في اليابان.

ولقيت تلك الجهود الفردية اهتماما على الصعيد الرسمي، فقد استعادت اليابان استقلالها في عام 1952، وارتبطت مع الولايات المتحدة بمعاهدة دفاعية، واستطاعت أن تعيد بناء اقتصادها القومي في نحو عشر سنوات. وما كادت تصل إلى مطلع الستينات حتى كان الإنتاج القومي الياباني يعادل ضعف ما كان عليه قبل الحرب⁵. وكانت الصناعة هي حجر الزاوية في تلك النهضة الاقتصادية، واعتمدت الصناعة أساسا على الطاقة الكهربائية فحققت اليابان خلال الستينات أكبر قدر من الطاقة الكهربائية المولدة في آسيا (فيما عدا سيبيريا). وازدادت تبعا لذلك- حاجة اليابان إلى النفط، وأصبحت البلاد العربية المورد الرئيسي للنفط إلى اليابان، كما دخلت الاستثمارات اليابانية في صناعة استخراج النفط بالخليج العربي، كما ازدادت قيمة الصادرات اليابانية إلى المنطقة العربية. ومن ثم أصبحت الحاجة ماسة إلى تطوير الدراسات العربية في اليابان لاعداد المتخصصين الذين يلون حاجة الرأسمالية والدبلوماسية اليابانية، خصوصا أن الشركات اليابانية العاملة في الخارج درجت على استخدام الوطنيين من أبناء البلاد التي تزاول نشاطها فيها على الأعمال غير الفنية، واعتمدت اعتمادا كبيرا على اليابانيين في الأعمال الفنية والإدارية، ولما كان العمل بالشركات التي تزاول نشاطها بالبلاد العربية يقتضى الإلمام باللغة العربية، فقد نال تدريس العربية حظا كبيرا من اهتمام الهيئات اليابانية المعنية.

ففي عام (1961) تم تأسيس قسم اللغة العربية بجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية، وتحول فرع اللغة العربية بجامعة اوساكا للدراسات الأجنبية إلى قسم مستقل بذاته، كمن أخذت جامعات طوكاي، وتنتري، وطوكوشوكو، وكى يو، وواسادا تنظم برامج لتدريس اللغة العربية وآدابها، هذا بالإضافة إلى بعض الهيئات الخاصة التي تنظم دراسات للغة العربية مثل: معهد لغات آسيا وأفريقيا، والفصول المسائية لتدريس اللغة العربية التي تنظمها بعض جمعيات الصداقة اليابانية- العربية، والمركز الإسلامي بطوكيو. ويقبل على تلك الدراسات الراغبون في العمل بالبلاد العربية، وطلبة الدراسات العليا الذين يرومون اعداد اطروحاتهم حول الشؤون العربية⁶.

وعادت الدراسات العربية في اليابان لتشهد ازدهارا جديدا، فخصصت وزارات التعليم، والتجارة الخارجية والصناعة، الإعتمادات المالية لدعم برامج البحوث المتعلقة بالشؤون العربية، ولم تتردد دوائر الأعمال اليابانية في رصد المنح للمساهمة في تمويل تلك البرامج أو تغطية نفقات الباحثين الذين يوفدون إلى البلاد العربية للدراسة أو جمع المعلومات.

⁵ للمزيد من التفاصيل حول اعادة بناء الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، انظر: W. W. Lockwood, The Economic Development of Japan (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1979), PP. 594-621.

⁶ I Keda Osamu, "Arabic Teaching in Japan in Arab-Japanese Relations", in: Tokyo Symposium, Tokyo, 1980, PP. 75-78.

وأعيد تنظيم الدراسات العربية في اليابان بالجامعات ومعاهد البحوث المتخصصة بالصورة التي تجعلها قادرة على تلبية حاجات الدبلوماسية اليابانية والمصالح الاقتصادية اليابانية.

وتعد جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية Tokyo Gaikokugo Daigaku أهم المراكز المعنية بالدراسات العربية والإسلامية. فيهتم قسم اللغة العربية بتلك الجامعة بدراسة النحو والأدب العربي عامة والأدب الحديث خاصة، بالإضافة إلى الفلسفة الإسلامية، فنشر الأستاذ ناى كى ريويشى بحثاً في النحو، وترجم الأستاذ نوتاهاارا نوبواكى بعض أعمال نجيب محفوظ وعبد الرحمن الشوقاوى ونشر العديد من الدراسات التي تناولت الأدب العربي الحديث، وفي مجال الفلسفة الإسلامية نشر الأستاذ ماكينو شنيا دراسة عن مشكلة خلق القرآن وأخرى عن التراث الفكرى العربى بعنوان **العقل العربى**. ويتبع هذه الجامعة «معهد لغات وحضارات آسيا وأفريقيا Aija Afurika Gengo Bunka Kenkyujo» وهو معهد للبحوث تأسس عام 1964، يضم بين أقسامه قسماً لدراسات غرب آسيا يعنى بالدراسات العربية. على رأسه الأستاذ ميكي واطارو الذى نشر عدداً من البحوث حول المجتمع العربى فى العصر العثمانى، كما يضم الأستاذ ياجيما هيكويشى الذى درس التجارة بين الصين وبلاد العرب فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، استناداً إلى مقارنة المصادر العربية بالوثائق الصينية المودعة بالمكتبة الشرقية بطوكيو، أما الأستاذ ناجاتا يوزو فيهتم بدراسة تاريخ العثمانيين فى آسيا الصغرى.

وقد نظم «معهد لغات وحضارات آسيا وأفريقيا» عام 1967 مشروعاً علمياً موسعاً لدراسة "الإسلام والتجديد" استمر مدى سبع سنوات، وقدم المشروع إلى ست لجان فرعية تهتم كل واحدة منها بدراسة منطقة معينة، فغطت الصين، وجنوب شرقى آسيا، والهند، وإيران، وتركيا، والبلاد العربية، وضمت هذه اللجان معظم المتخصصين بجميع الجامعات ومعاهد البحوث اليابانية. وجرت العادة على عقد ندوة كل أربعة شهور تخصص لموضوع معين، حتى إذا انتهى العام جمعت البحوث التي أقيمت فى ندواته الثلاث والمناقشات التي دارت حولها فى مجلد واحد ينشر بعنوان **الإسلام والتجديد**، وقد صدرت سبعة مجلدات بعدد السنوات التي استغرقتها المشروع الذى مولته وزارة التعليم اليابانية. وحقق المشروع نجاحاً كبيراً من عدة نواح. فقد وصل بين ثلاثة أجيال من الباحثين: جيل الرواد الذين أرسوا دعائم الدراسات العربية الإسلامية فى اليابان قبل الحرب العالمية الثانية؛ والجيل الثانى من الباحثين الذين برزوا فى هذا المجال بعد الحرب؛ والجيل الثالث الذى بدأ نشاطه فى مطلع الستينات. وبذلك أتاحت الفرصة لتبادل الخبرات بين هذه الأجيال الثلاثة. كذلك حقق المشروع قدراً من التكامل فى دراسة المجتمعات الإسلامية، فجمع بين الدراسات التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والانثروبولوجية والفلسفية الخاصة بتلك المجتمعات فى إطار واحد.

وتأتى جامعة أوساكا للدراسات لأجنبية فى المرتبة الثانية، من حيث خدمة الدراسات العربية، رغم كونها أول جامعة يابانية اهتمت بتدريس اللغة العربية، فقسم اللغة العربية بتلك الجامعة يركز على دراسة النحو، إذ عنى الأستاذ ايكيذا اوسامو بنشر بعض الدراسات الخاصة بهذا المجال، كما وضع أول كتاب فى نحو اللغة العربية (نشر عام 1977)، واشترك مع الأستاذين بان وفوجيموتو فى ترجمة القرآن إلى اللغة اليابانية، وتعد ترجمة أساتذة جامعة أوساكا للقرآن ثانى ترجمة يابانية له، فقد وضع الترجمة الأولى الأستاذ ايزوتسو (عام 1957) وظهرت ترجمة ثالثة للقرآن نشرتها جمعية المسلمين اليابانيين عام 1972. وثالثة الجامعات اليابانية المهتمة بالدراسات العربية هى جامعة تنرى، وهى جامعة بوذية تعنى بدراسة الأديان المقارنة، وبها قسم للدراسات الإسلامية يهتم بالشريعة والفقه الإسلامى، وبمكتبتها أهم مجموعة من كتب التراث العربى الإسلامى، وتكونت بها فى مطلع السبعينات- حلقة دراسية ضمت أساتذة الدراسات الإسلامية بجامعة تنرى وأوساكا وكيوتو لوضع تفسير للقرآن باللغة اليابانية على مدى خمس سنوات.

ولدى جامعة طايشو بطوكيو الاهتمام نفسه، فهى تعنى بالدراسات الخاصة بالأديان المقارنة، وتنظم دراسات خاصة بالشريعة الإسلامية واللغة العربية.

وبالإضافة إلى الجامعات، هناك عدد من المعاهد الخاصة بالدراسات الشرقية التي تعنى بالدراسات العربية، مثل، معهد الحضارات الشرقية بجامعة طوكيو، وهو من أقدم مراكز البحوث المهتمة بتلك الدراسات، ومعهد الحضارات الشرقية بجامعة كيوتو يهتم بالتاريخ والحضارة الإسلامية. أضف إلى ذلك المعاهد العلمية المتخصصة التي لا ترتبط بالجامعات، مثل، معهد اقتصاديات البلاد النامية، ومعهد دراسات الشرق الأوسط، والمعهد الأول تأسس عام 1958 كمعهد خاص مستقل، ثم تحول بعد ذلك بعامين إلى معهد حكومى تغطى الدولة 90 بالمائة من ميزانيته، وتدفع الشركات اليابانية بقية الميزانية، ومهمته الأساسية إعداد الدراسات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية للبلاد النامية بغرض توسيع نطاق التعاون الاقتصادى مع تلك البلاد وفتح مجالات جديدة أمام الاستثمارات اليابانية. ولذلك تنقسم بحوث المعهد إلى قسمين: أحدهما مرتبط بخطة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، والآخر خاص بالدراسات الإقليمية، ويضم شعباً لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وتأسس معهد دراسات الشرق الأوسط فى أواخر الستينات كهيئة علمية خاصة ترتبط بوزارة الخارجية اليابانية بصفة غير رسمية، فتغطى الوزارة 40 بالمائة من ميزانية المعهد، بينما تغطى الشركات اليابانية العاملة بالشرق الأوسط بقية نفقات المعهد. واهتمت وزارة الخارجية ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية بتوسيع نطاق نشاط المعهد، وتحويله إلى مركز للبحوث والمعلومات المتعلقة بالشرق الأوسط بالتعاون مع البنوك والشركات اليابانية صاحبة المصالح الاقتصادية بالمنطقة.

و في مطلع السبعينات، تبلورت ثلاثة اتجاهات بين المتخصصين بالدراسات العربية في اليابان اختلفت فيما بينها حول المناهج التي يجب اتباعها والمصادر التي يعتمد عليها، وتلك الإتجاهات هي:

(1) إتجاه يمثل أولئك الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات ومعاهد الدراسات الشرقية الأوروبية، وتأثروا بحركة الاستشراق الغربية، ويتزعم هذا الاتجاه الأستاذ شيمادا جوهاي الذي تخرج من جامعة لندن ويعمل أستاذا لتاريخ العرب بجامعة شو، ويدعو إلى تبنى مناهج الدراسات الإسلامية والعربية المتبعة بالجامعات الأوروبية، بحجة أن الدراسات العربية بتلك الجامعات ذات تفاليد عريقة، وأن لدى انجلترا وفرنسا والمانيا معاهد متخصصة، قطعت شوطا بعيدا في تلك الدراسات لما يزيد على القرن؛ ولذلك يجب أن تستفيد اليابان بالخبرة الغربية في هذا المجال، فتوفد الباحثين إلى معاهد الإستشراق الأوروبية لاكتساب الخبرات العلمية في هذا المجال، ولا يرى ضرورة لارسال الدارسين إلى البلاد العربية لأن هذه الدراسات متخلفة منهجيا في البلاد العربية، وتقف عند حدود النظرة الضيقة للأمر، ولا ترقى إلى مستوى التحليل العلمي لواقع المجتمع الإسلامي. ويلتمس عضدا لرأيه بالإشارة إلى أن الباحثين العرب المعاصرين يستلهمون مؤلفات كتاب الغرب حول مجتمعاتهم، ويرنون بأبصارهم إلى مراكز الدراسات الإسلامية والشرقية في الغرب. ولا يحظى هذا الاتجاه إلا بتأييد قلة من الباحثين اليابانيين الذين تأثروا بمدارس الاستشراق الغربية، وهم في معظمهم ممن ينتمون إلى الجيل الأول من الباحثين الذين بدأوا حياتهم العلمية في حقل الدراسات العربية قبل الحرب العالمية الثانية.

(2) وثمة اتجاه ثان يمثل أولئك الذين تلقوا تدريبهم العلمي بالبلاد العربية، يتزعمه ثلاثة من الأساتذة هم: ايتاجاكي يوزو (جامعة طوكيو)، وكاوكا سان اكي (معهد اقتصاديات البلاد النامية) وميكي اطارو (معهد لغات وحضارات آسيا وأفريقيا). ويرى هؤلاء أن تعتمد الدراسات العربية في اليابان على الخبرات العربية في هذه الناحية، مع عدم إغفال أعمال المستشرقين الغربيين إغفالا تاما، وحجتهم في ذلك أن العرب أقدر من غيرهم على فهم ظروف تطور مجتمعاتهم، ومن ثم يجب أن تكون البلاد العربية قبلة الباحثين اليابانيين، وأن تكون أعمال الباحثين العرب مرجعهم الأول، وأن يكون لها عندهم أهمية المصادر العربية الأصلية. ويعيرون على من يدعون إلى قصر الصلات على الغرب إغفالهم حقيقة أن حركة الاستشراق كانت بالدرجة الأولى تخدم التوسع الاستعماري الغربي، ولا ترى الأمور إلا من زاوية مصالحه، ولذلك لم تكن النتائج التي توصلوا إليها في دراستهم للمجتمعات الإسلامية والعربية صحيحة تماما، والأخذ بها وحدها قد يؤدي بالدراسات العربية في اليابان إلى مسارب بعيدة كل البعد عن واقع المجتمعات الإسلامية. ويحظى هذا الاتجاه بتأييد غالبية الباحثين اليابانيين الذين بدأوا نشاطهم العلمي في ميدان الدراسات العربية في الخمسينات والستينات.

(3) وهناك اتجاه ثالث محدود يمثل وجهة نظر الانعزاليين من الباحثين اليابانيين، يعبر عنه الأستاذ ماكينو شينا (جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية)، يذهب إلى ضرورة توصل الدراسات العربية في اليابان إلى تكوين «مفهوم ياباني» للإسلام والمجتمعات الإسلامية، يتسق مع الأسلوب الياباني في التفكير دون التأثير بنتائج بحوث الآخرين- سواء في ذلك المستشرقين الغربيين أو الباحثين العرب- ويرى أن يقتصر اليابانيون على المصادر الأصلية العربية والدراسات الحقلية التي يستخدمون فيها مناهج تتفق مع تكوينهم الفكري وتراثهم الثقافي، وبذلك يحققون إضافة جديدة في مجال تلك الدراسات. ولا يشايح هذا الاتجاه إلا افراد قلائل بين الباحثين اليابانيين⁷. ومهما كان الاختلاف في الرأي حول تنظيم الدراسات العربية في اليابان، فإن المرحلة الثانية من مراحل تطور تلك الدراسات حفلت بالنشاط العلمي في هذا الميدان، ووسعت قاعدة المشتغلين به من الباحثين، وبذلك مهدت الطريق للمرحلة التالية لها.

المرحلة الثالثة

وأعقبت المرحلة الثالثة من مراحل تطور الدراسات العربية في اليابان حرب تشرين الأول /أكتوبر 1973 وأزمة النفط التي نجمت عنها، ما أطلق عليه اليابانيون «صدمة النفط»، فقد كانت اليابان أكثر البلاد الصناعية تأثرا بانقطاع امدادات النفط العربية عن التدفق لأنها كانت تستورد نحو 80 بالمائة من النفط من البلاد العربية، لذلك غيرت اليابان من مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، وأبدت الحكومة اليابانية رغبتها في تقوية اواصر الصداقة مع العرب، وعززت التعاون الاقتصادي والتقني مع البلاد العربية، ومن ثم أصبحت الدراسات العربية تمثل أداة ضرورية لتعميق التفاهم الياباني-العربي، ولمدصادع السياسة اليابانية الجديدة بالمشورة المستندة على أسس علمية.

وإمتد هذا الاهتمام بالوطن العربي والشؤون العربية من الصعيد الرسمي إلى الصعيد الشعبي، فأصبح اليابانيون أكثر ميلا إلى التعرف على تلك البلاد التي تؤثر مجريات الأمور فيها على الحياة اليومية للمواطن الياباني. فازدادت أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بأقسام اللغة العربية بالجامعات اليابانية، وأصبح اليابانيون أكثر استعداد من ذي قبل لنشر الكتب التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد العربية، بل أقبل الناشرون على طبع الاعمال الأدبية التي نقلت إلى اللغة اليابانية، والتي تصور ملامح المجتمعات العربية.

⁷ المعلومات الخاصة بأوضاع الدراسات العربية في اليابان في الستينات و السبعينات قام المؤلف بجمعها من مصادرها المختلفة اثناء وجوده باليابان كأستاذ زائر بمعهد اقتصاديات البلاد النامية بطوكيو (حزيران/يونيو 1972- ايلول/سبتمبر 1973).

وبالإضافة الى معاهد البحوث شبه الحكومية التي أسست في الستينات لتلبية حاجة الحكومة والمؤسسات اليابانية المعنية بالبلاد العربية، أنشئ معهد جديد اختص بالشؤون الاقتصادية للشرق الأوسط، عرف باسم، **معهد اقتصاديات الشرق الأوسط**، وقد ساهمت في تمويله **وكالة التخطيط الاقتصادي** والشركات والمؤسسات المالية ذات المصالح الحيوية بالمنطقة. وركز المعهد الجديد اهتمامه على دراسة التنمية الاقتصادية بالبلاد العربية، وحركة الاستثمارات الأجنبية، والتوقعات المحتملة لنجاح أو اخفاق السياسات الانفتاحية لبعض بلاد المنطقة، وموقف الرأي العام العربي من الاستثمارات الاجنبية عامة واليابانية خاصة، ومدى استعداد الرأسمالية المحلية للتعاون مع الرأسمالية اليابانية، إلى غير ذلك من اهتمامات خلقتها **صدمة النفط**.

و في الوقت نفسه، نظم **معهد اقتصاديات البلاد النامية** مشروعاً بحثياً لدراسة المشكلات الراهنة في الشرق الأوسط ووضع خطة لترجمة ونشر بعض الأعمال العربية ذات الدلالات السياسية والاجتماعية، وفي اطار هذه الخطة ترجم الاستاذ هوريوتشي **عودة الوعي** لتوفيق الحكيم، كما ترجم الاستاذ ايكيدا **الوعي المفقود** لمحمد عودة، كذلك ترجم الاستاذ نوتاهارا **الأرض لعبد الرحمن الشرقاوي**، و**الحرام** ليويسف ادريس.

ورصدت وزارة التعليم اليابانية اعتمادات سخية للأبحاث الخاصة بقسم غربي آسيا بمعهد لغات وحضارات آسيا وافريقيا التابع لجامعة طوكيو للدراسات الاجنبية، فاستطاع القسم أن يضع برنامجاً جديداً (بدأ عام 1974) لدراسة التغيير الاجتماعي في البلاد العربية دراسة ميدانية، فأوفدت بعثة من ثمانية باحثين برئاسة الاستاذ ميكي واطارو طافت بمصر وسورية والعراق واليمن وعمان وتونس والجزائر والمغرب مدة ستة شهور، جمعت خلالها كميات كبيرة من المصادر الأصلية والتقارير الرسمية والمخطوطات، وعينت بفتح قنوات الاتصال مع الجامعات العربية، حتى إذا عادت البعثة إلى اليابان (عام 1975) عكفت مجموعة البحث على دراسة ما تجمع لديها من مادة علمية، أثمرت عدداً من البحوث بدأت تنشر تباعاً منذ عام 1978 باليابانية والانجليزية والفرنسية في سلسلة من المطبوعات تحت عنوان **دراسات في الحضارة الاسلامية**. وعادت هذه البعثة لتطوف من جديد بالبلاد نفسها لتجميع المصادر والمادة العلمية اللازمة للمشروع، ولإقامة جسور التعاون العلمي مع الجامعات العربية (ايلول/سبتمبر 1980 - آذار/مارس 1981). وأخذ النشاط يدب في **معهد الشرق الأوسط** الذي يرتبط بالخارجية اليابانية (بصورة غير رسمية)، فشكل المعهد حلقات دراسية ضمت خبراء الشرق الأوسط (أساتذة الجامعات المتخصصين، والدبلوماسيين ذوي الخبرة بالمنطقة، وكبار المرسلين الصحفيين بالمنطقة، ورجال الأعمال)، عكفت هذه الحلقات الدراسية على دراسة موضوعات وثيقة الصلة برسم السياسة اليابانية المتعلقة بالشرق الأوسط، وبالاستثمارات اليابانية بالمنطقة. وتنتشر نتائج هذه الدراسات في سلسلة من المطبوعات محدودة التداول يوزعها المعهد على الوكالات الحكومية المعنية، ودوائر المال والأعمال.

وهكذا تميزت المرحلة الثالثة في تطور الدراسات العربية باليابان بالطابع البراغماتي، عينت فيها امكانات مراكز البحث العلمي التي تكونت عقب الحرب العالمية الثانية وازدهرت في أواخر الستينات، لخدمة المصالح الاقتصادية لليابان قبل كل شيء. وإذا كان التوسع في تدريس اللغة العربية بالجامعات اليابانية هو أحد مظاهر هذه المرحلة، ويمثل حجر الزاوية في تدعيم الدراسات العربية بتلك البلاد، يجدر بنا أن نلقى نظرة على برامج الدراسة بأقسام اللغة العربية بجامعة أوساكا وطوكيو للدراسات الاجنبية، لنتعرف على كيفية إعداد طلاب الدراسات العربية.

يدرس الطلاب اللغة العربية للحصول على درجة الليسانس على مدى أربع سنوات دراسية (العام الدراسي باليابان احد عشر شهراً)، وفي السنة الأولى يتم التركيز على القراءة والكتابة والمحادثة إلى جانب دراسة الحضارة الاسلامية، ويستمر البرنامج نفسه في السنة الثانية مع بعض التوسع النسبي، أما في السنتين الثالثة والرابعة فيدرس الطلاب النحو ويتدربون على الكتابة العربية والترجمة من العربية وإليها، إلى جانب التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية وتاريخ الأدب العربي، وجغرافية البلاد العربية، والشريعة الاسلامية، والشعر الجاهلي، والسيرة النبوية، ومقدمة ابن خلدون. وبالإضافة إلى هذه الموضوعات التي تدريس بجامعة أوساكا للدراسات الأجنبية، يدرس طلبة قسم اللغة العربية بجامعة طوكيو للدراسات الاجنبية الأدب العربي الحديث وموضوعات تتصل بالمشكلات السياسية المعاصرة بالوطن العربي. وتستعين الجامعات اليابانية بعدد محدود من الاساتذة العرب لتدريس اللغة العربية وخاصة دروس المحادثة. ومنذ منتصف السبعينات، افتتحت جامعة أوساكا شعبة للدراسات العليا في اللغة العربية وآدابها.

لقد جاءت بداية الدراسات العربية في اليابان لتلبية حاجة الامبريالية اليابانية إلى المعلومات المتعلقة بمناطق اعتبرتها ضمن المجال الحيوي لتوسيعها، ومرت تلك الدراسات بأزمة خانقة عندما اختفت متطلبات وجودها بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. ولكن صحوة الرأسمالية اليابانية في الخمسينات والستينات (بفضل المناخ الملائم الذي أتاحتها حرب كوريا وحرب فيتنام)، وما صاحبها من ازدهار الصناعة اليابانية واعتمادها المتزايد على نفط الشرق الأوسط، خلق الظروف التي اتاحت للدراسات العربية فرصة اجتياز تلك الأزمة، فكانت صحوة الستينات ومطلع السبعينات. وعادت تلك الدراسات تلعب دورها الأساسي في خدمة المصالح الاقتصادية اليابانية في الشرق الأوسط بعد حرب اكتوبر 1973. ولما كانت استثمارية تلك الدراسات وتطورها يرتبطان بنمو المصالح الاقتصادية اليابانية في المنطقة واتساعها، فقد أثارت هذه الظاهرة قلق بعض الباحثين اليابانيين الذين يعينهم أمر استقرار وإرساء التقاليد الأكاديمية لهذا الميدان من ميادين البحث العلمي، لأن أي تغيير في اتجاه السياسة اليابانية في الشرق الأوسط سوف يترك آثاراً سلبية على الدراسات العربية في اليابان؛ ولذلك يبذل هؤلاء الباحثون جهوداً كبيرة لاقامة مركز للبحوث والدراسات العربية، يتولى مهمة التنسيق بين البحوث الجارية في مختلف الجامعات اليابانية، ويتمتع باستقلال تام إن في الحكومة أو في دوائر المال والأعمال. ولكن

جهودهم لم تكفل - حتى الآن - بالنجاح، فإقامة مثل هذا المركز تحتاج إلى اعتمادات مالية كبيرة لا بد من مساهمة الحكومة والمؤسسات الرأسمالية فيها، ولا تقبل الأخيرة تقديم مثل هذه الإعتمادات المالية إلا إذا وجدت فيها استثمارا مجزيا يعود على مصالحها بالكسب الوفير.